على الحصول على مخصصات مالية سخيّة من أموال المنظمة الصهيونية العالمية، لتغطية نفقات مؤسساتهم التعليمية، والدينية، والاجتماعية، الخاصة، التي احتفظوا بها منفصلة، تماماً، عن مثيلاتها من المؤسسات الصهيونية.

خطط اقتصادية لم تنفّذ، وسياسة غير واضحة

هذا الصراع الحاد، والمكشوف، على اقتسام اموال الخزينة العامة، فيما بين الاحزاب والهيئات الدينية، بواسطة ممثليهم في الكنيست الاسرائيلي، ترافق مع تجاهل شبه تامّ لبنود الميزانية الاصلية، وتراجع كامل، تقريباً، عن مختلف الخطط الاقتصادية التي كان تقدّم بها الوزير موداعي في أيلول (سبتمبر) الماضي لاصلاح الوضع الاقتصادي المتردّي، وكانت تلك المقترحات تدعو الى اصلاح الهيكل الضرائبي باتجاه فرض مزيد من الضرائب على عدد من القطاعات الصناعية، ورفع الدعم الحكومي عن المنتجات الزراعية، وتعديل نظام الضمان الاجتماعي، وزيادة الضرائب على القطاع المالي، الى جانب تعديل المساعدات المخصصة لاستيعاب المهاجرين الجدد ونظام الحد الادنى للاجور. إلّا ان جلسات اللجنة المالية في الكنيست، المخصصة لمناقشة بنود الميزانية المقترحة، شهدت تراجعاً كاملاً، من جانب الوزير موداعي، عن معظم مقترحاته للاصلاح الاقتصادي. وقد لخّص تسفي زارحيا، المحرر الاقتصادي في «هآرتس» (١٨/٣/١٩٩١) الانطباع العام عن مناقشات اللجنة المالية بقوله: «ان الحكومة تفتقر الى توجّه اقتصادي واضح. ولا نرى أي تنفيذ لخطة اقتصادية واضحة تؤدي الى انتعاش اقتصادي. بل على العكس تماماً، فالطابع الغالب على الرؤيا الاقتصادية العامة هو عدم الوضوح، وبالتالي، لن يكون مستغرباً ان تعمد وزارة المالية، مجدداً، الى تقديم مقترحات كبيرة، في الفترة المقبلة، لاستيعاب الهجرة، وتغيير البنية الاقتصادية، وزيادة حجم الاستثمارات. وفي النهاية، سيتضح ان ' الجبل ولد فأراً ' ، على حدّ تعبير عضو الكنيست ابراهام شوحاط، الذي عمل، سابقاً، رئيساً للجنة المالية، في وصفه خطة موداعي الاقتصادية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠».

وبما ان شؤون المال لا تبتعد كثيراً من شؤون السياسة، كان من الممكن تلمّس البعد السياسي الهام لتدخل شامير، شخصياً، وبشكل علني ومباشر، في ترتيب أوضاع البيت الداخلي، في أثناء جلسات الميزانية. «ذلك ان من يستطيع التهديد بحل الحكومة، من أجل ثلاثة أو أربعة ملايين شيكل، لن يتردّد في السير باتجاه مقر رئيس الدولة من أجل ' أرض اسرائيل ' » (عكيفا الدار، **هآرتس**، ٢١/٣/١٩٩١). تلك كانت الرسالة التي حرص شامير على توجيهها الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، عندما واجه تمرّد بعض اعضاء الائتلاف الحاكم في اسرائيل (رفائيل ايتان ـ كتلة تسومت) على أسلوب توزيع الاموال الخاصة للحريديم المتمسّكين بمعارضتهم للصهيونية.

ويبدو ان شامير، الذي يدرك جيداً انه لا يستطيع الاعتماد طويلاً على تأييد كتلة «شاس» أو «كتلة موداعي»، يدرك، أيضاً، ان أي نهج حكومي قد يؤدي الى ابعاد شريك مثل ايتان من شأنه أيضاً ان يعجّل في نهاية حكومته؛ وبالتالي، فان اصرار شامير على قمع معارضة ايتان، وغيره، انما يشير الى رغبة خفيّة لديه للتعجيل في الانتخابات المقبلة للكنيست، التي يتوقع الجميع ان يكون زعيم الليكود هو الرابح الاكبر فيها. ذلك ان انتخابات مبكرة لن تترك فرصة لاريئيل شارون أو دافيد ليفي كي يتحدّيا شامير، السياسي المحنّك، الذي بلغ السادسة والسبعين من عمره، والذي قد يواجه ضغوطاً سياسية أميركية في الفترة المقبلة، الى جانب المتاعب الاقتصادية، والاجتماعية، في مجال استيعاب الهجرة. كما ان انتخابات مبكرة من شأنها احراج المعارضة، حيث يفتقر المعراخ الى أية خطة سلام واضحة ومعتمدة، وتعوزه قيادة ذات رؤيا جديدة.

واعتبر ليفي موراف (**دافار**، ٢٤/٣/١٩٩١) ان شامير هو المسؤول عن «الكارثة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، التي تحيق باسرائيل». ومضى موراف قائلاً: «ان الامر الوحيد الذي يهتم شامير به هو الحكم... وهو على استعداد للقيام بأي عمل من أجل منع المعراخ من العودة الى الحكم، حتى لو اضطره ذلك الى تدمير الاقتصاد... ان شامير لا يفهم شيئاً في الاقتصاد، ولا يريد ان يفهم شيئاً. والامر الوحيد الذي يشغله هو كيفية منع أي تقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين والدول العربية، لكي يتحاشى ضرورة التوصل الى تسوية